قيل ان اراد الاستاد ان قدرة العبد غير متعلقة بالتاثير
واذا انضمت اليها قدرة الله تع صارت متعلقة بالتاثير بتوسط
اعانتها فقربت من الحق وان اراد ان كلاً من القدرتين متعلقة
بالتاثير فباطل قلنا والاظهر ان مراده كون الترجيح من العبد
في الايجاد من الحق كما قاله البعض اذ لا يصح ان يقال ان
القدرتين تعلقتا باصل الفعل لا صفته من كونه طاعة او
كفر كالقرية والحكة وكما اذا جعل العبد خالقا للافعال والله
خالقا لسائر الاعراض والاجسام بخلاف اذا اضيف امر الى
شخص بجهتين مختلفتين كالارض تكون ملكا لله تع بجهة الخلق
وللعباد بجهة ثبوت التصرف وكفعل العبد نسب الى الله
تع بجهة الخلق والى العبد بجهة الكسب فان قيل من طرف المعتزلة
هذا السوال على قوله والكسب لا يصح انفراد القادر به والخلق
يصح فكيف كان كسب القبيح قبيحا وسفها موجبا لاستحقاق الذم
والعقاب بخلاف خلقه حاصله ان يقال ان هنا امرين الخلق
والكسب فلم كان كسب القبيح قبيحا موجبا لاستحقاق الذم
دون خلقه قلنا لانه قد ثبت ان الخالق حكيم والحكيم صفة من صفات
الذات معناه انه ذو العلم القديم المطابق للمعلوم مطابقة لا

يطرق

الاشياء

يتطرق اليها خفاء ولا شبهة ولا يتصور زوالها انه اتقن كلها
لا يخلق شيا الا وله اى للشيء عاقبة حميدة وان لم نطلع عليها
اى على العاقبة الحميدة فعلى هذا الواطلع كاسب القبيح للعاقبة
المحمودة كان ذلك يؤيده ما ذكره في تفسير القاضي ان بعض المشايخ
سئل عن قتل الخضر معصوما فاجاب لو اطلعت ما اطلع لفعلت
ما فعله لكن يمكن ان يراد بالاطلاع الامر الخاص فلا يحل له ما لم
يؤمر وقيل ان الخالق متصرف في ملكه فلا يقبح منه شيء بخلاف
الكاسب فعلى هذا يكون كسب القبيح قبيحا قطعا فيفهم منها ما شنعه
الدهار عائد الى ما من الافعال ببيان ما قد يكون له فيها الا في
الافعال حكمة ومصالح كما في خلق الاجسام الخبيثة الضارة
كالحية والعقارب الخبيثة ما يستقبحه الطبع السليم بخلاف الكاسب
فانه قد يفعل الحسن وقد يفعل القبيح فجعلنا كسب القبيح مع ورود
النهى قبيحا سفها موجبا لاستحقاق الذم والعقاب والحسن
منها اى من افعال العباد وهو ما يكون متعلق المدح في العاجل
لم اى في الدنيا والثواب في الاجل الذي في الآخر كالايمان والصلوة
والصوم وغير ذلك من الحسنات وهذا التعبير للحسن الشرعي بما
يترتب عليه وكان عليه ان يفسر معناه حتى يظهر ترتيب الحكم عليه

Copyright © King Saud University